اتفاقيات أبراهام في مهب التحول الإقليمي
تآكل النموذج الإسرائيلي وصعود شرق أوسط متعدد الشبكات

د. محمد صالح

يمثل التحليل الذي نشره الباحث إيلي بوديه بشأن مستقبل "اتفاقيات أبراهام"، تحت عنوان الشرق الأوسط الجديد يترك إسرائيل وراءه" "המזרח התיכון החדש משאיר את ישראל מאחור (https://www.mako.co.il/news-columns/2026_q1/Article-5bf00af9b5f8c91027.htm)، أكثر من مجرد تقييم إسرائيلي لمصير مسار التطبيع الذي بدأ عام ٢٠٢٠م؛ فهو يعكس، في جوهره، إدراكًا متزايدًا داخل بعض دوائر التفكير الاستراتيجي الإسرائيلية بأن البيئة الإقليمية التي أنتجت الاتفاقيات لم تعد قائمة بالشكل نفسه، وأن الأدوات التي بدت فعالة في إعادة ترتيب العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م أصبحت أقل قدرة على تفسير السلوك الإقليمي بعد ذلك التاريخ.

غير أن أهمية هذا التحليل لا ينبغي أن تقود إلى تبني خلاصته بصورة حرفية. فالقول إن "اتفاقيات أبراهام باتت حبرًا على ورق" أو أنها "لم تعد صالحة" يحتاج إلى قدر من التدقيق. الاتفاقيات لم تُلغَ جماعيًا، ولم تقطع الدول الموقعة عليها علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. بل إن دولة الإمارات أكدت في مايو ٢٠٢٦م استمرار علاقاتها مع إسرائيل ضمن الإطار الرسمي لاتفاقيات أبراهام، كما استمرت مظاهر من التعاون الاقتصادي والأمني والعلمي بين عدد من الأطراف. وفي يوليو ٢٠٢٦م أكد الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوج، خلال اتصال مع ملك البحرين، أهمية الاتفاقيات في تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار الإقليمي.

ومن ثم، فإن المشكلة الاستراتيجية الحقيقية لا تتمثل بالضرورة في "انهيار" اتفاقيات أبراهام، وإنما في تآكل قدرتها على أن تكون الإطار المركزي أو الكافي لإدارة التحولات الإقليمية. وهذا فرق جوهري. فالاتفاقيات يمكن أن تبقى قائمة قانونيًا ودبلوماسيًا، في الوقت الذي تفقد فيه جزءًا مهمًا من وظيفتها السياسية والاستراتيجية الأصلية.

وهنا تكمن القيمة الحقيقية لتحليل بوديه، ليس لأنه يعلن نهاية اتفاقيات أبراهام، وإنما لأنه يلفت إلى تغير أعمق في منطق العلاقات الإقليمية. فقد أصبح من الصعب، بعد العدوان المتواصل على غزة والجولات العسكرية الإسرائيلية الإيرانية والتحولات في البحر الأحمر وصعود ترتيبات أمنية جديدة، أن تنظر الدول العربية والإسلامية إلى التطبيع مع إسرائيل باعتباره مسارًا منفصلًا عن القضية الفلسطينية، أو أن تفترض أن وجود تهديد إيراني أو حوثي أو غيره سيكفي وحده لدفع هذه الدول إلى بناء شراكات استراتيجية مع إسرائيل.

وتكتسب هذه الملاحظة أهمية أكبر مع ظهور أنماط جديدة من التعاون الإقليمي لا تقوم على التحالفات الجامدة بقدر ما تقوم على التحالفات المرنة، متعددة المستويات، والمتغيرة بحسب القضية. فالدولة نفسها يمكن أن تتعاون مع إسرائيل في مجال، ومع تركيا في مجال آخر، ومع إيران أو دول إسلامية أخرى في ملف ثالث، دون أن ترى في ذلك تناقضًا. وهذه هي البيئة التي ينبغي أن تُقرأ فيها التطورات الأخيرة، بما فيها "مجموعة الثماني" الإسلامية، و"الرباعية" التركية السعودية الباكستانية المصرية، ثم "اتفاق مكة" الدفاعي بين السعودية وتركيا وباكستان، فضلًا عن الترتيبات الأمنية البحرية التي قادتها الرياض في البحر الأحمر.

وبذلك، فإن السؤال المركزي لم يعد: هل ستنهار اتفاقيات أبراهام؟ بل أصبح: هل تستطيع اتفاقيات أبراهام التكيف مع النظام الإقليمي الجديد، أم أنها ستظل إطارًا دبلوماسيًا قائمًا لكنه هامشي التأثير، بينما تنتقل المبادرة الاستراتيجية إلى ترتيبات إقليمية أخرى؟

الأطروحة الرئيسية للورقة

تنطلق هذه الورقة من فرضية رئيسية مفادها أن 7 أكتوبر ٢٠٢٣م لم ينه منطق اتفاقيات أبراهام بقدر ما كشف حدوده البنيوية. فالاتفاقيات قامت في الأصل على افتراض استراتيجي مهم مفاده أنه يمكن تحقيق تقدم جوهري في العلاقات الإسرائيلية العربية من خلال فصل مسار التطبيع عن تسوية القضية الفلسطينية، والتركيز بدلًا من ذلك على المصالح المشتركة، والتهديد الإيراني، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والأمن، والطاقة، والتجارة.

وقد أثبت هذا الافتراض قدرًا من الفاعلية بين عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢٣م. فقد تمكنت إسرائيل من إقامة علاقات رسمية مع الإمارات والبحرين والمغرب، فيما دخل السودان في المسار، وإن ظلت عملية التصديق والتنفيذ متعثرة. واستطاعت الاتفاقيات أن تخلق شبكات جديدة من التجارة والاستثمار والسياحة والتعاون الأمني والتكنولوجي.

لكن الحرب التي اندلعت بعد ٧ أكتوبر غيّرت ترتيب الأولويات. فبدلًا من أن تصبح القضية الفلسطينية متغيرًا ثانويًا يمكن تجاوزه، عادت لتصبح عنصرًا مؤثرًا في حسابات الشرعية السياسية العربية والإسلامية. وباتت الحكومات العربية تواجه معادلة أكثر تعقيدًا: كيف تحافظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية مع إسرائيل، دون أن تظهر وكأنها تفصل هذه المصالح عن مستقبل الفلسطينيين؟

ومن هنا نشأ التناقض الذي يواجه اتفاقيات أبراهام اليوم: كلما ازدادت أهمية التعاون الأمني مع إسرائيل في مواجهة التهديدات الإقليمية، ازدادت الحاجة السياسية لدى الدول العربية إلى ربط هذا التعاون بمسار فلسطيني؛ وكلما استمرت الحرب والسياسات الإسرائيلية التي تُفسر عربيًا باعتبارها إقصاءً للقضية الفلسطينية، أصبح توسيع الاتفاقيات أكثر صعوبة.

وهذا يفسر لماذا لا ينبغي النظر إلى اتفاقيات أبراهام بوصفها "فاشلة" أو "منهارة"، وإنما بوصفها انتقلت من مرحلة التوسع إلى مرحلة الاختبار وإعادة التعريف.

ماذا تغير في الشرق الأوسط بعد ٧ أكتوبر؟

أهم ما طرأ على البيئة الإقليمية هو أن الشرق الأوسط لم يعد يتحرك وفق الثنائية التقليدية بين "محور المقاومة" من جهة، و"المعسكر العربي المعتدل" المرتبط بالولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى. فالتحالفات الجديدة أصبحت أكثر سيولة.

السعودية، مثلًا، يمكن أن تتعاون مع الولايات المتحدة، وتحافظ على علاقاتها مع الصين، وتطور قنواتها مع إيران، وتشارك في ترتيبات مع تركيا وباكستان، وفي الوقت نفسه تحتفظ بقنوات ومصالح مع إسرائيل، حتى في ظل غياب التطبيع الرسمي.

وتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، لكنها في الوقت نفسه تعمل على توسيع نفوذها في العالم الإسلامي، وتتعاون مع قطر وباكستان والسعودية، وتخوض منافسة مع إسرائيل في عدد من الملفات.

ومصر، التي ترتبط بإسرائيل بمعاهدة سلام منذ ١٩٧٩م، يمكن أن تكون شريكًا في بعض الترتيبات الأمنية المرتبطة بغزة والبحر الأحمر، وفي الوقت ذاته تتخذ مواقف سياسية أكثر تشددًا تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة.

أما الإمارات، التي كانت من أكثر الدول العربية ارتباطًا بإسرائيل منذ توقيع الاتفاقيات، فقد حافظت على العلاقات الرسمية، لكنها تعمل على إدارة هذه العلاقة بحذر شديد، بما في ذلك التأكيد رسميًا على استمرارها ضمن إطار اتفاقيات أبراهام، مع إبقاء مساحة سياسية واسعة في الملف الفلسطيني.

إذن، نحن أمام تعددية في الشراكات بدلًا من الاصطفاف داخل محور واحد. وهذا التحول له نتائج مباشرة على إسرائيل. ففي البيئة القديمة، كان من الممكن لإسرائيل أن تقول إن وجود تهديد إيراني مشترك يخلق أساسًا موضوعيًا للتعاون بينها وبين الدول العربية. أما في البيئة الجديدة، فقد أصبح التهديد الإيراني مجرد عنصر واحد داخل منظومة واسعة من الاعتبارات تشمل: القضية الفلسطينية، وأمن الخليج، والعلاقة مع الولايات المتحدة، والتنافس السعودي الإيراني، والتنافس التركي الإسرائيلي، والأمن البحري، وأمن الطاقة، والتحولات الاقتصادية، والرأي العام العربي والإسلامي، والشرعية الداخلية للحكومات، وموقع كل دولة في

النظام الدولي المتعدد الأقطاب. وبالتالي، لم تعد إسرائيل قادرة على تقديم نفسها باعتبارها الحل الأمني الوحيد لمشكلات المنطقة.

"اتفاق مكة" مؤشر على التحول

يُعد اتفاق الدفاع المشترك الذي وقعته السعودية وتركيا وباكستان في مكة في أغسطس ٢٠٢٦م أحد أبرز المؤشرات على التحول الجاري. فتحليل الباحث الإسرائيلي إيلي بوديه ينظر إلى الاتفاق بوصفه جزءًا من شبكة جديدة من التحالفات لا تضم إسرائيل. وتشير معطيات الاتفاق، الذي وقع في ٧ أغسطس ٢٠٢٦م، ويتضمن مبدأ مفاده أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الثلاث، يُعامل باعتباره اعتداءً عليها جميعًا. كما أن الباب أُبقي مفتوحًا أمام دول أخرى. غير أن قراءة الاتفاق باعتباره "ناتو إسلاميًا" مكتمل الأركان ستكون مبالغة تحليلية.

فمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أشار إلى أن ردود الفعل الإيرانية على الاتفاق كانت حذرة، وأن كثيرًا من المحللين لا يرونه في مرحلته الحالية تحالفًا عسكريًا متماسكًا قادرًا على تغيير ميزان القوى بصورة جذرية، بالنظر إلى الاختلافات بين السعودية وتركيا وباكستان والغموض المتعلق بالالتزامات العسكرية الفعلية. لكنه في الوقت نفسه يعكس تحولًا أوسع نحو بناء شبكات أمنية إقليمية أكثر تنوعًا، بدل الاعتماد شبه الحصري على الولايات المتحدة. وهذه النقطة هي الأكثر أهمية استراتيجيًا.

فالقيمة الحقيقية لـ"اتفاق مكة" لا تكمن فقط في قدرته العسكرية الحالية، وإنما في أنه يعكس اتجاهًا نحو إضفاء الطابع الإقليمي على الأمن. بمعنى آخر، لم تعد دول المنطقة تنتظر بالضرورة أن تأتي هندسة أمنها من واشنطن، أو من إسرائيل، أو من أي قوة خارجية منفردة. إنها تحاول بناء قدراتها وشبكاتها الخاصة.

وهذا يضعف إحدى الفرضيات الأساسية التي استند إليها جزء من التفكير الإسرائيلي حول اتفاقيات أبراهام، وهي أن التهديد الإيراني المشترك سيدفع الدول العربية تدريجيًا إلى الاعتماد على إسرائيل بوصفها مركزًا للتكنولوجيا الأمنية والدفاع الجوي والاستخبارات. فإذا تمكنت الدول العربية والإسلامية من بناء شبكات أمنية مستقلة، فإن قيمة إسرائيل باعتبارها "المركز الأمني الإقليمي" تصبح أقل حسمًا.

البحر الأحمر يكشف المفارقة الأكثر دلالة

تظهر المفارقة بوضوح أكبر في البحر الأحمر. ففي ٣٠ يوليو ٢٠٢٦م، أعلنت السعودية مبادرة لإنشاء ائتلاف دفاع بحري متعدد الجنسيات لحماية الملاحة وطرق الطاقة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، وحظيت المبادرة بتأييد ١٤ دولة، من بينها السعودية وتركيا وباكستان ومصر والأردن وقطر والبحرين والكويت ودول أخرى. وشارك ممثلون عن ٤٣ دولة والاتحاد الأوروبي في الاجتماع الذي ناقش المبادرة.

وهنا تبرز نقطة بالغة الدلالة: المصلحة الأمنية التي كان يفترض أن تقرب إسرائيل من الدول العربية لم تعد تؤدي بالضرورة إلى إشراك إسرائيل في الترتيب الأمني نفسه. فإسرائيل معنية مباشرة بأمن البحر الأحمر وباب المندب، كما أن لديها مصلحة استراتيجية في حرية الملاحة والتجارة والطاقة. لكن التحالف البحري الجديد صيغ من دونها. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الدول المشاركة أرادت إنشاء تحالف "ضد إسرائيل". فالمبادرة معلنة باعتبارها دفاعية، وهدفها حماية الملاحة ومواجهة التهديد الحوثي وتأمين خطوط التجارة والطاقة. كما أن بعض المشاركين لا يملكون بالضرورة علاقات عدائية مع إسرائيل. لكن الغياب الإسرائيلي في حد ذاته ذو دلالة. إنه يعني أن الدول العربية والإسلامية تستطيع أن تتعاون أمنيًا في قضية ترتبط مباشرة بالمصالح الإسرائيلية، دون أن ترى ضرورة لإدخال إسرائيل في المعادلة.

وهنا يتحول السؤال من: هل لدى إسرائيل ما تقدمه للمنطقة؟ إلى: هل تحتاج المنطقة إلى إسرائيل بوصفها شرطًا لبناء أمنها؟ وهذا تحول استراتيجي مهم.

القضية الفلسطينية تعود باعتبارها "متغيرًا مؤسسًا"

الخطأ الأكبر في تفسير التحولات الحالية سيكون التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مجرد عامل عاطفي أو إعلامي. فالتحليل الأكثر دقة يقتضي النظر إليها باعتبارها متغيرًا مؤثرًا في بنية النظام الإقليمي.

قبل ٧ أكتوبر، كان من الممكن لبعض الحكومات العربية أن تتعامل مع التطبيع باعتباره مسارًا منفصلًا نسبيًا عن القضية الفلسطينية. أما بعد الحرب، فقد أصبحت أي خطوة باتجاه إسرائيل مرتبطة بأسئلة مثل: ما مستقبل غزة؟ من سيحكم القطاع؟ ما وضع الضفة الغربية؟ هل توجد عملية سياسية؟ هل هناك أفق لإقامة دولة فلسطينية؟ ما مصير الاستيطان؟ هل ستستمر العمليات العسكرية؟ ما شكل الترتيبات الأمنية المستقبلية؟ وهل تستطيع الدول العربية الدفاع عن التطبيع أمام شعوبها دون الحصول على تقدم ملموس للفلسطينيين؟ ولهذا فإن مطالبة السعودية بمسار فلسطيني ذي مصداقية قبل التطبيع ليست مجرد ورقة تفاوضية؛ بل تعكس تغيرًا في تكلفة التطبيع سياسيًا.

وفي يوليو ٢٠٢٦م، ربط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المضي في الاتفاق النووي المدني مع السعودية بانضمام الرياض إلى اتفاقيات أبراهام، بينما ظلت الرياض تطالب بالتزام ذي مصداقية تجاه قيام دولة فلسطينية قبل الاعتراف بإسرائيل. وبذلك، تحولت السعودية من "المرشح الأكبر للانضمام إلى الاتفاقيات" إلى اختبار حقيقي لقدرة النموذج نفسه على التطور.

لماذا لم تعد "التهديدات المشتركة" كافية؟

أحد أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من التحليل الإسرائيلي هو أن مفهوم "التهديد المشترك" فقد جزءًا من قدرته السابقة على إنتاج التحالفات. كان المنطق بسيطًا نسبيًا: إيران تهدد إسرائيل والدول العربية، إذن إسرائيل والدول العربية بحاجة إلى التعاون. لكن الواقع أكثر تعقيدًا.

فالسعودية قد ترى إيران مصدر تهديد، لكنها لا تريد بالضرورة الدخول في مواجهة مفتوحة معها. والإمارات قد تحتاج إلى قدرات إسرائيلية في الدفاع الجوي، لكنها لا تريد أن تصبح جزءًا من حرب إسرائيلية مفتوحة مع إيران. ومصر معنية بأمن البحر الأحمر، لكنها لا تريد أن تتحول إلى طرف في ترتيبات تستهدف طرفًا إقليميًا آخر. وتركيا قد تعارض إيران في بعض الملفات، لكنها لا تقبل أن تصبح إسرائيل محور النظام الأمني الإقليمي.

وبالتالي، فإن التهديد المشترك لا ينتج تلقائيًا تحالفًا مشتركًا. إنه ينتج أحيانًا تعاونًا محدودًا ومؤقتًا. وهذا يقود إلى نتيجة جوهرية: مستقبل التعاون الإقليمي لن تحدده التهديدات المشتركة وحدها، وإنما ستحدده القدرة على بناء ترتيبات لا تتطلب من الدول التضحية بمصالحها السياسية أو بشرعيتها الداخلية.

اتفاقيات أبراهام ومستويات الأزمة

يمكن تحليل وضع الاتفاقيات عبر ثلاثة مستويات مترابطة من الأزمة:

- **الأزمة القانونية والدبلوماسية.. محدودة:** على هذا المستوى، لا توجد مؤشرات على انهيار شامل. فالدول الموقعة لم تنسحب جماعيًا من الاتفاقيات، والإمارات تؤكد استمرار العلاقات الرسمية، كما تستمر بعض مظاهر التعاون بين إسرائيل وشركائها. وبالتالي فإن وصف الاتفاقيات بأنها "انتهت" سيكون غير دقيق.
- **الأزمة السياسية.. عميقة:** هنا تظهر المشكلة بوضوح. فقد تراجعت قابلية بعض الحكومات لتقديم التطبيع باعتباره إنجازًا سياسيًا مستقلًا عن القضية الفلسطينية. كما أصبحت العلاقات مع إسرائيل أكثر حساسية للرأي العام والحرب في غزة. وهذا يعني أن الاتفاقيات فقدت جزءًا من قدرتها على إنتاج توسع سياسي سريع.
- **الأزمة الاستراتيجية.. الأهم:** المشكلة الأعمق تتمثل في أن اتفاقيات أبراهام لم تعد الإطار الوحيد لبناء الأمن والتعاون الإقليمي، فقد ظهرت بدائل وشبكات أخرى: ترتيبات سعودية تركية باكستانية، وأطر إسلامية أوسع، وترتيبات بحرية متعددة الأطراف، وعلاقات سعودية إيرانية، وشراكات خليجية صينية، وتعاون تركي قطري، وترتيبات أمريكية جديدة، وشبكات اقتصادية وتكنولوجية لا تتطلب تطبيعًا إسرائيليًا. من هنا فإن الخطر الحقيقي على اتفاقيات أبراهام ليس إلغاءها، وإنما تراجع مركزيتها.

التحول من "اتفاقيات أبراهام" إلى "شبكات أبراهام"

قد يكون المخرج من الأزمة هو إعادة تعريف الاتفاقيات. فالنموذج الأول قام على فكرة أن الدول العربية، وإسرائيل، والولايات المتحدة مايعني تطبيعا وشراكة. أما النموذج الأكثر ملاءمة للبيئة الجديدة فقد يكون:

إسرائيل، والدول العربية، وتركيا، ومصر، ودول إسلامية، والولايات المتحدة، أوروبا مايعني شبكات متعددة المصالح.

أي أن المطلوب ليس بالضرورة توسيع الاتفاقيات من خلال إضافة دول جديدة إلى قائمة الموقعين، بل تحويلها إلى منصة تعاون إقليمي أوسع. وهنا يمكن تصور "نسخة ثانية" من اتفاقيات أبراهام تقوم على أربعة أبعاد:

البعد الأول.. الأمن: التعاون في الدفاع الجوي، والأمن البحري، ومكافحة الطائرات المسيّرة، وأمن الحدود، والأمن السيبراني، وحماية المنشآت الحيوية، وأمن الطاقة، لكن مع عدم تحويل هذه الشبكات إلى تحالف موجه ضد دولة بعينها.

البعد الثاني.. الاقتصاد: إعادة التركيز على التجارة، والطاقة، والمياه، والغذاء، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد، والموانئ، والربط السككي، واللوجستيات، والاستثمار.

البعد الثالث.. القضية الفلسطينية: هذا هو العنصر الذي غاب عن النموذج الأول بدرجة كبيرة. فإذا أرادت إسرائيل أن تجعل الاتفاقيات قابلة للحياة على المدى الطويل، فإنها ستحتاج إلى إدماج القضية الفلسطينية في البنية الجديدة بدل محاولة عزلها عنها.

البعد الرابع.. الشرعية الإقليمية: لا يكفي أن يكون الاتفاق مقبولًا لدى الحكومات، بل يجب أن يكون قادرًا على الصمود أمام الرأي العام، والأزمات العسكرية، وتغير الحكومات، والانتخابات، والتصعيد في غزة، والحروب الإقليمية.

سيناريوهات مستقبل اتفاقيات أبراهام حتى ٢٠٣٠م

السيناريو الأول.. الجمود الدافئ: السيناريو الأكثر ترجيحًا في المدى القريب. تبقى الاتفاقيات قائمة، وتستمر السفارات والعلاقات الرسمية وبعض التبادلات الاقتصادية والأمنية، لكن دون توسع كبير. تظل السعودية خارج الاتفاق، وتصبح العلاقات مع إسرائيل شديدة الحساسية للملف الفلسطيني. في هذه الحالة لا تنهار اتفاقيات أبراهام، لكنها تتحول إلى اتفاقيات تطبيع محدودة النمو. وتصبح الإمارات هي النموذج الأكثر استقرارًا، فيما تتباين العلاقات مع البحرين والمغرب بحسب الظروف الداخلية والإقليمية.

السيناريو الثاني.. إعادة تأسيس الاتفاقيات: يفترض هذا السيناريو حدوث تسوية سياسية أو أمنية في غزة، أو إطلاق مسار فلسطيني جدي، بالتزامن مع تحول في السياسة الإسرائيلية. عندها يمكن أن تعود السعودية إلى طاولة التفاوض، لكن ليس بالصيغة القديمة. فالرياض لن تكون مجرد "دولة جديدة تنضم إلى الاتفاقيات"، وإنما ستكون طرفًا في صفقة إقليمية شاملة تشمل التطبيع، والضمانات الأمنية الأمريكية، والطاقة النووية المدنية، والاستثمار، والقضية الفلسطينية، وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي. في هذا السيناريو تتحول اتفاقيات أبراهام من مشروع تطبيع ثنائي إلى صفقة إقليمية كبرى.

السيناريو الثالث.. التآكل التدريجي: في هذا السيناريو لا يحدث انهيار رسمي، ولكن تتآكل العلاقات بصورة بطيئة، وتتراجع التجارة والسياحة والاتصالات السياسية، وتصبح العلاقات أمنية أكثر منها سياسية، وتحتفظ الدول العربية بالاتفاقيات لأسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية، لكنها تقلل من مظاهرها العلنية. وهذا هو نموذج "السلام البارد" ولكن بصورة أكثر تعقيدًا. وقد أشار تحليل سابق إلى أن الاتفاقيات بقيت قائمة دون أن تقطع الدول الموقعة علاقاتها رسميًا، رغم حالة من "التعليق" أو الجمود الظاهر، مع تراجع بعض مظاهر التعاون الشعبي والسياحي.

السيناريو الرابع.. الانهيار الإقليمي: السيناريو الأقل احتمالًا، لكنه الأخطر. قد يتحقق إذا اجتمعت عدة عوامل، منها حرب إقليمية واسعة، وانهيار كامل لأي مسار فلسطيني، وتصعيد إسرائيلي إيراني جديد، وضغوط شعبية عربية كبيرة، وتحول أمريكي جذري في المنطقة، وتعرض إحدى الدول الموقعة لضغوط أمنية مباشرة بسبب علاقاتها مع إسرائيل. في هذه الحالة قد لا تلغي الدول الاتفاقيات كلها، لكنها يمكن أن تعلق العلاقات أو تخفضها إلى الحد الأدنى.

السيناريو الأرجح.. "الاتفاقيات باقية لكن النظام الذي أنشأها انتهى": السيناريو الأكثر دلالة من منظور الاستشراف. فقد تستمر اتفاقيات أبراهام، لكن ضمن بيئة مختلفة تمامًا عن البيئة التي ولدت فيها. وهذا يعني أن السؤال لن يكون: هل ستبقى الاتفاقيات؟ بل: ما الوظيفة التي ستؤديها؟. في النظام السابق كانت وظيفتها الأساسية: تطبيع العلاقات وإدماج إسرائيل في النظام الإقليمي. أما في النظام الجديد فقد تصبح وظيفتها: الحفاظ على قنوات التعاون بين إسرائيل وبعض الدول العربية، مع إدارة الخلافات حول فلسطين والأمن الإقليمي. وهذا تحول من مشروع هندسة إقليمية إلى آلية لإدارة العلاقات.

تحليل SWOT لمستقبل اتفاقيات أبراهام

نقاط القوة: تتمتع الاتفاقيات بعدة عناصر تمنع سقوطها السريع. أولها أنها خلقت مصالح اقتصادية حقيقية، وليست مجرد بيانات سياسية، وثانيها أن إسرائيل تمتلك قدرات تكنولوجية وأمنية تجعل التعاون معها ذا قيمة لبعض الدول، وثالثها أن الإمارات، على وجه الخصوص، طورت شبكة علاقات مع إسرائيل لا يمكن إلغاؤها بسهولة دون تكلفة. وقد استمر التعاون بين إسرائيل وشركاء الاتفاقيات في مجالات الدفاع والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والأمن الاقتصادي خلال ٢٠٢٦م.

نقاط الضعف: أهم نقطة ضعف هي ارتباط الاتفاقيات بصورة إسرائيل السياسية في المنطقة. فكلما اتسعت الحرب أو تدهورت الأوضاع الفلسطينية، ارتفعت التكلفة السياسية للعلاقات. كما أن النموذج اعتمد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة بوصفها الضامن والمحرك. وتزداد المشكلة عندما تبدو الاتفاقيات وكأنها تتجاهل القضية الفلسطينية.

الفرص: هناك فرص كبيرة لإعادة صياغة الاتفاقيات. فالأمن البحري، والذكاء الاصطناعي، والمياه، والطاقة، والأمن الغذائي، والدفاع السيبراني، وسلاسل الإمداد يمكن أن تصبح مجالات تعاون تتجاوز الانقسامات السياسية. كما أن الخوف من التهديدات الإيرانية والحوثية لا يزال يوفر أرضية موضوعية للتعاون.

التهديدات: أخطر التهديدات هي استمرار الحرب في غزة، والضم أو التوسع الاستيطاني، واندلاع حرب إقليمية، وصعود ترتيبات أمنية بديلة، وتراجع الدور الأمريكي، وتصاعد المنافسة التركية الإسرائيلية، وضغط الرأي العام العربي، ووتحول الاتفاقيات إلى رمز سياسي للانفصال عن القضية الفلسطينية.

التداعيات على السعودية

السعودية هي الحلقة المركزية في مستقبل النموذج. فانضمام الرياض إلى اتفاقيات أبراهام كان سيعني تحولًا استراتيجيًا هائلًا، ليس فقط بسبب حجم المملكة ومكانتها الدينية والاقتصادية، وإنما لأنها كانت ستربط الخليج مباشرة بإسرائيل ضمن إطار أمريكي. لكن "اتفاق مكة" يضيف متغيرًا جديدًا. فالسعودية أصبحت قادرة على تطوير إطار أمني مع تركيا وباكستان دون الحاجة إلى إسرائيل. وهذا لا يعني أنها اختارت معسكرًا مضادًا لإسرائيل.

الأرجح أن الرياض تريد تعظيم هامش المناورة؛ لإنها لا تريد أن تكون مضطرة للاختيار بين الولايات المتحدة، والصين، وتركيا، وباكستان، وإيران، وإسرائيل. بل تريد أن تتعامل مع كل طرف وفق القضية. ومن هذه الزاوية، فإن السعودية قد تكون النموذج الأوضح للشرق الأوسط القادم: لا تحالفات مطلقة، بل شراكات انتقائية.

التداعيات على مصر

تمثل مصر حالة شديدة الأهمية، فالقاهرة مرتبطة بإسرائيل باتفاق سلام تاريخي، لكنها في الوقت نفسه دولة عربية محورية، ولها حدود مباشرة مع غزة، ومصالح استراتيجية في البحر الأحمر وقناة السويس. كما أنها ظهرت في الترتيبات الإقليمية الجديدة، بما في ذلك "الرباعية" التي ضمت تركيا والسعودية وباكستان ومصر، فضلًا عن مشاركتها في ترتيبات الأمن البحري في البحر الأحمر.

والدلالة الأهم هنا أن مصر تستطيع أن تتعاون أمنيًا مع دول متعددة دون أن تجعل العلاقة مع إسرائيل محور سياستها الإقليمية. وبالتالي، فإن صعود ترتيبات مثل "اتفاق مكة" والتحالف البحري في البحر الأحمر

لا يعني بالضرورة إقصاء مصر، بل يشير إلى عودة مصر إلى مركز الشبكات الإقليمية المتعددة. وهذا يضعف منطق "إسرائيل بوابة الأمن الإقليمي".

التداعيات على الإمارات

الإمارات تمثل الاختبار المعاكس، فعلى الرغم من الضغوط التي أحدثتها حرب غزة، لم تتخلَّ أبوظبي عن إطار العلاقات مع إسرائيل. وفي مايو ٢٠٢٦م، أكدت وزارة الخارجية الإماراتية أن العلاقات مع إسرائيل مستمرة علنًا وفي إطار اتفاقيات أبراهام الرسمية. كما تشير معطيات ٢٠٢٦م إلى استمرار التعاون في مجالات اقتصادية وأمنية وتكنولوجية.

وهذا يعني أن الإمارات لا ترى بالضرورة تعارضًا بين استمرار التطبيع وبين دعم القضية الفلسطينية. لكنها تريد نموذجًا مختلفًا: تطبيع لا يعني تفويض إسرائيل بالسياسة الإقليمية، وشراكة مع إسرائيل لا تعني التماهي مع سياساتها. وهذه ربما تكون أهم رسالة سياسية يمكن استخلاصها من التجربة الإماراتية.

تركيا.. عامل يعيد تشكيل المعادلة

أحد أكبر التحديات للنموذج الإسرائيلي القديم هو صعود تركيا باعتبارها قوة إقليمية قادرة على تقديم بديل. تركيا لا تمتلك فقط قوة عسكرية كبيرة، وإنما تمتلك موقعًا جغرافيًا استثنائيًا، وصناعة دفاعية متنامية، وعضوية في الناتو، وعلاقات واسعة مع العالم الإسلامي، ونفوذًا في سوريا، وعلاقات مع قطر، وعلاقات استراتيجية متنامية مع باكستان، وشبكات اقتصادية مع الخليج. ومن ثم فإن تركيا تستطيع أن تقدم نفسها باعتبارها شريكًا إقليميًا مستقلًا لا يحتاج إلى المرور عبر إسرائيل. وهنا تكمن إحدى أكبر نتائج "اتفاق مكة". فإذا تطورت العلاقة السعودية التركية من تعاون دفاعي إلى بنية أمنية واقتصادية أوسع، فقد تصبح تركيا مركزًا بديلًا لبعض الشبكات التي كان يمكن أن تكون إسرائيل جزءًا منها.

التحول من "المحاور" إلى "المصفوفات"

المفهوم التقليدي للتحالفات يفترض أن الدولة تنتمي إلى محور. لكن الشرق الأوسط القادم قد يعمل بطريقة مختلفة. يمكن وصف النظام الجديد بأنه نظام المصفوفات الأمنية والسياسية. فالدولة الواحدة يمكن أن تكون مع الولايات المتحدة في ملف، ومع الصين في ملف اقتصادي، ومع تركيا في ملف دفاعي، ومع إيران في ملف دبلوماسي، ومع إسرائيل في ملف تكنولوجي، ومع أوروبا في ملف الطاقة، ومع دول عربية وإسلامية في الملف الفلسطيني.

وهذا يعني أن معيار النفوذ لن يكون "عدد الحلفاء"، وإنما عدد الشبكات التي تستطيع الدولة الدخول فيها دون أن تفقد استقلال قرارها. ومن هذه الزاوية، تواجه اتفاقيات أبراهام مشكلة بنيوية: فهي تميل إلى تحويل العلاقة إلى إطار سياسي ثنائي واضح، بينما تتحرك المنطقة باتجاه علاقات أكثر مرونة وأقل أيديولوجية.

الخيارات الاستراتيجية أمام إسرائيل

إذا صحت فرضية التحول من المحاور إلى الشبكات، فإن إسرائيل ستواجه ثلاثة خيارات استراتيجية:

الخيار الأول.. الدفاع عن النموذج القديم: أي الاستمرار في القول إن إيران هي التهديد المركزي، والتطبيع مصلحة مشتركة، والقضية الفلسطينية يمكن فصلها عن التعاون الإقليمي. وهذا الخيار قد يحافظ على العلاقات القائمة، لكنه سيجعل توسيعها أكثر صعوبة.

الخيار الثاني.. تعديل النموذج: هنا تقبل إسرائيل بأن القضية الفلسطينية أصبحت جزءًا من معادلة الأمن الإقليمي، فتعمل على تثبيت وقف إطلاق النار، ودعم ترتيبات سياسية لغزة، والحد من التصعيد في الضفة، وتقديم أفق سياسي للفلسطينيين، وربط التطبيع بمشروعات إقليمية أوسع. هذا الخيار أكثر قابلية للاستمرار.

الخيار الثالث.. إعادة بناء النظام الإقليمي: الخيار الأكثر طموحًا. فبدل أن تقول إسرائيل: انضموا إلى اتفاقيات أبراهام، تقول: فلنبنِ معًا نظامًا إقليميًا جديدًا للأمن والاقتصاد والطاقة والمياه والنقل. وفي هذه الحالة تصبح اتفاقيات أبراهام أحد مكونات النظام الجديد، لا النظام نفسه.

الاستشراف حتى ٢٠٣٥م

يمكن توقع خمسة اتجاهات رئيسة خلال العقد المقبل:

الاتجاه الأول.. استمرار العلاقات الإسرائيلية الإماراتية: من المرجح أن تبقى هذه العلاقة الأكثر صلابة ضمن منظومة أبراهام بسبب عمق المصالح الاقتصادية والأمنية.

الاتجاه الثاني.. بقاء البحرين ضمن الإطار مع حساسية سياسية عالية: ستبقى العلاقات الرسمية قائمة، لكن التطورات الفلسطينية ستؤثر بقوة على مستوى الانفتاح العلني.

الاتجاه الثالث.. استمرار التذبذب المغربي: ستظل العلاقة مرتبطة بدرجة كبيرة بالتطورات في فلسطين، إلى جانب المصالح الثنائية في الأمن والدفاع والتكنولوجيا.

الاتجاه الرابع.. تعثر السودان: الاضطرابات الداخلية ستظل عائقًا أمام تحويل العلاقة إلى مسار تطبيع كامل ومستقر.

الاتجاه الخامس.. السعودية لن تدخل الاتفاقيات بالشكل القديم: حتى إذا حدث التطبيع السعودي مستقبلًا، فمن المرجح أن يأتي ضمن صفقة سياسية وأمنية واقتصادية كبرى، لا كإضافة دولة خامسة إلى قائمة الموقعين.

مؤشرات الإنذار المبكر

لأغراض الاستشراف، يمكن تحديد مجموعة مؤشرات ينبغي مراقبتها خلال السنوات القادمة، منها:

مؤشرات التآكل: خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي، وإغلاق أو تجميد سفارات، وتراجع الرحلات الجوية، وتراجع التجارة، وإلغاء مشاريع مشتركة، وتجميد التعاون الأمني، وتصاعد الخطاب الرسمي ضد إسرائيل، وزيادة القيود على السياحة الإسرائيلية، وانتقال التعاون من العلن إلى السرية.

مؤشرات إعادة الإحياء: استئناف الرحلات، وارتفاع الاستثمارات، وإنشاء آليات مؤسسية جديدة، واتفاقيات في الذكاء الاصطناعي والطاقة والمياه، وتعاون أمني معلن، ومشاريع نقل وطاقة إقليمية، وتقدم في الملف الفلسطيني.

مؤشرات التحول البنيوي: هي الأهم، منها توسع اتفاق مكة، وانضمام دول جديدة إلى ترتيباته، وإنشاء هياكل عسكرية مشتركة، وتوسيع التحالف البحري في البحر الأحمر، وتطور تعاون أمني سعودي تركي، وازدياد التعاون الدفاعي العربي الإسلامي خارج إطار إسرائيل، وانخفاض الاعتماد على الولايات المتحدة، وصعود الصين أو قوى أخرى في منظومة الأمن الإقليمي.

مصفوفة السيناريوهات الاستراتيجية

السيناريو	وضع الاتفاقيات	القضية الفلسطينية	الأمن الإقليمي	موقع إسرائيل
الجمود الدافئ	قائمة دون توسع	مركزية متزايدة	شبكات متعددة	شريك جزئي
إعادة التأسيس	توسع جديد	مدمجة في الصفقة	إطار إقليمي شامل	مركز مهم
التآكل	علاقات منخفضة المستوى	عامل ضاغط	ترتيبات بديلة	هامشية نسبيًا
الانهيار	تعليق أو قطع	محورية	استقطاب حاد	عزلة أكبر
إعادة الهيكلة	تتحول إلى منصة	جزء أساسي	شبكة متعددة الأطراف	شريك ضمن شبكة

السيناريو الأكثر ترجيحًا على المدى القريب هو الجمود الدافئ مع احتمال إعادة الهيكلة، أما السيناريو الأكثر خطورة فهو التآكل التدريجي؛ لأنه قد يحدث دون حدث دراماتيكي واضح، لكنه يغير البيئة الاستراتيجية بمرور الوقت.

التقدير الاستراتيجي

يمكن تلخيص الموقف في ستة استنتاجات رئيسة:

الاستنتاج الأول.. اتفاقيات أبراهام لم تنـهَر، لكنها فقدت احتكارها لفكرة التطبيع الإقليمي: هذه نقطة أساسية، فالاختبار الحقيقي ليس استمرار الاتفاقيات قانونيًا، وإنما قدرتها على قيادة النظام الإقليمي. والمؤشرات الحالية لا تسمح بالقول إنها ما زالت تؤدي هذه الوظيفة كما كانت قبل ٧ أكتوبر.

الاستنتاج الثاني.. ٧ أكتوبر أعاد القضية الفلسطينية إلى قلب الأمن الإقليمي: أي تصور إسرائيلي يسعى إلى بناء تطبيع جديد دون مسار فلسطيني سيواجه قيودًا أكبر بكثير مما كان عليه الوضع قبل الحرب.

الاستنتاج الثالث.. التهديد المشترك لم يعد كافيًا لصناعة تحالف: الخوف من إيران أو الحوثيين قد يؤدي إلى تعاون دفاعي، لكنه لا يعني بالضرورة تطبيعًا سياسيًا مع إسرائيل.

الاستنتاج الرابع.. صعود التحالفات المرنة هو التحول الأكثر أهمية: اتفاق مكة، والتحالف البحري في البحر الأحمر، والرباعية التركية السعودية الباكستانية المصرية، ومجموعة الدول الإسلامية، كلها مؤشرات على أن الدول تبحث عن آليات متعددة بدل الالتزام بمحور واحد.

الاستنتاج الخامس.. السعودية أصبحت مركز الاختبار: إذا انضمت الرياض إلى اتفاقيات أبراهام ضمن صفقة فلسطينية أمنية اقتصادية شاملة، فقد تدخل الاتفاقيات مرحلة جديدة. أما إذا بقيت خارجها مع توسع ترتيبات أمنية بديلة، فسوف يتعزز الاتجاه نحو تراجع مركزية النموذج.

الاستنتاج السادس.. مستقبل إسرائيل الإقليمي سيتحدد بقدرتها على الانتقال من "دولة تبحث عن التطبيع" إلى "دولة تشارك في بناء نظام إقليمي": يتطلب تغييرًا في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي نفسه.

الدلالة الأعمق لتحليل إيلي بوديه

تكمن أهمية تحليل إيلي بوديه ليس في العبارة الإعلامية بأن "اتفاقيات أبراهام باتت في مهب الريح"، وإنما في اعترافه الضمني بأن إسرائيل تواجه مشكلة أكبر من مستقبل اتفاقيات محددة. المشكلة هي تغير قواعد اللعبة الإقليمية. فالنظام الذي تصورته إسرائيل بعد ٢٠٢٠م كان يقوم على افتراض أن المصالح الاقتصادية والأمنية يمكن أن تتجاوز الصراع الفلسطيني. أما النظام الذي يتشكل منذ ٧ أكتوبر فيقول إن الأمن والاقتصاد والتطبيع وفلسطين لم تعد ملفات منفصلة، بل أصبحت متشابكة. وهذا هو التغير الأكثر أهمية.

وقد تكون المفارقة أن اتفاقيات أبراهام نفسها أسهمت، بصورة غير مقصودة، في خلق بيئة إقليمية جديدة أكثر اعتمادًا على العلاقات المتعددة الأطراف. فبعد أن فتحت الاتفاقيات باب العلاقات المباشرة بين إسرائيل ودول عربية، أصبحت المنطقة أكثر استعدادًا للتعامل مع مفهوم الشراكات المرنة. لكن هذه الشراكات لم تعد بالضرورة تمر عبر إسرائيل.

وهذا ما يظهر بوضوح في ترتيبات البحر الأحمر. فالتحالف البحري السعودي الجديد يضم مصر وتركيا وباكستان وغيرها من الدول، ويهدف إلى معالجة تهديد أمني يتقاطع مباشرة مع المصالح الإسرائيلية، دون أن تكون إسرائيل جزءًا من الإطار. وتشير التقارير إلى أن ١٤ دولة أصدرت بيان دعم للمبادرة، فيما شاركت ٤٣ دولة والاتحاد الأوروبي في الاجتماع التحضيري. وهذا يعكس حقيقة جديدة: المنطقة بدأت تنتج أمنها من الداخل. وليس بالضرورة من خلال تحالف مع إسرائيل أو ضد إسرائيل.

توصيات استراتيجية

إذا كانت إسرائيل تريد منع تحول اتفاقيات أبراهام إلى مجرد إرث دبلوماسي، فإن المطلوب ليس الدفاع عنها بالشكل القديم، وإنما إعادة بنائها.

-**إعادة تعريف اتفاقيات أبراهام:** يجب الانتقال من مفهوم "التطبيع" إلى مفهوم "التكامل الإقليمي"، فالنجاح لا يقاس بعدد الدول التي توقع، وإنما بعدد المؤسسات والمشروعات والشبكات التي تنشأ.

-**دمج القضية الفلسطينية:** لن يكون من الواقعي محاولة عزل الملف الفلسطيني عن النظام الإقليمي، بل يجب التعامل معه باعتباره أحد مكونات الأمن الإقليمي.

-**قبول تعدد الشراكات:** ينبغي لإسرائيل أن تتقبل أن السعودية يمكن أن تكون شريكة لتركيا وباكستان والولايات المتحدة والصين في الوقت نفسه. والبديل عن محاولة منع هذه العلاقات هو المشاركة في أكبر عدد ممكن من الشبكات.
-**الانتقال من التحالفات إلى المؤسسات:** الاتفاقيات الدفاعية والبيانات السياسية قابلة للتغيير، أما المؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية فتصبح أكثر قدرة على الاستمرار.
-**الاستثمار في البحر الأحمر:** ينبغي أن يكون أمن البحر الأحمر مجالًا للتعاون، لا ساحة للتنافس. وقد يكون من الممكن، مستقبلًا، إيجاد ترتيبات تعاون تسمح لإسرائيل بالمشاركة بصورة غير استفزازية في بعض الجوانب الفنية والأمنية، خصوصًا أمن الملاحة والطاقة ومكافحة التهديدات البحرية.
-**إعادة صياغة العلاقة مع تركيا:** ستظل تركيا عنصرًا لا يمكن تجاهله وحتى إذا بقي الخلاف السياسي عميقًا، فإن بناء قنوات لإدارة الصراع ومنع تحوله إلى مواجهة مباشرة سيصبح أكثر أهمية.
-**عدم الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها:** التغيرات الحالية تشير إلى أن دول المنطقة تريد قدرًا أكبر من الاستقلال الاستراتيجي. ولذلك فإن إسرائيل نفسها ستحتاج إلى تطوير علاقات أوسع مع أوروبا والهند ودول الخليج وآسيا.

دلالات ذلك للنظام الإقليمي العربي

بالنسبة للدول العربية، لا تعني التحولات الجديدة بالضرورة نهاية العلاقات مع إسرائيل، بل تعني زيادة القدرة على الموازنة بين القوى. وهذه نقطة جوهرية. فالدول العربية ليست أمام خيارين: إسرائيل أو إيران، بل أمام مساحة واسعة من الخيارات: إسرائيل، تركيا، إيران، الولايات المتحدة، الصين، أوروبا، الهند، باكستان، وروسيا. وهذا يفسر لماذا أصبحت السياسة الخارجية العربية أكثر براجماتية.

فالدولة العربية تريد الأمن الأمريكي، والتكنولوجيا الإسرائيلية، والاستثمارات الصينية، والقدرات التركية، والعلاقات الإسلامية مع باكستان، والشراكة الأوروبية، والحوار مع إيران، والاستقرار الإقليمي. ومن ثم فإن النظام الإقليمي القادم سيكون على الأرجح نظام موازنة لا نظام اصطفاف.

الخاتمة

لا ينبغي قراءة التطورات الأخيرة باعتبارها شهادة وفاة لاتفاقيات أبراهام، بل باعتبارها شهادة على انتهاء المرحلة التي صيغت فيها هذه الاتفاقيات. الاتفاقيات ما زالت قائمة، وبعض علاقاتها لا تزال قوية. فقد أكدت الإمارات رسميًا استمرار علاقاتها مع إسرائيل ضمن الاتفاقيات، كما استمرت مظاهر التعاون الاقتصادي والأمني والعلمي، ولم تُلغَ الاتفاقيات بصورة جماعية. لكن استمرارها لا يعني استمرار دورها السابق.

وهنا تكمن المفارقة. لقد نجحت اتفاقيات أبراهام في تحقيق اختراق تاريخي في العلاقات العربية الإسرائيلية، لكنها لم تنجح في إنشاء نظام إقليمي قادر على استيعاب الصراع الفلسطيني. وعندما شنت إسرائيل عدوانها على غزة بعد ٧ أكتوبر، ظهر أن القضية التي حاول النموذج تجاوزها ما زالت قادرة على التأثير في بنية العلاقات الإقليمية بأكملها. ومن ثم، فإن التحول الذي يصفه تحليل إيلي بوديه ليس انتقالًا بسيطًا من "التطبيع" إلى "عدم التطبيع"، بل انتقال من منطق التحالفات الثنائية إلى منطق الشبكات الإقليمية المتعددة.

إن "اتفاق مكة"، حتى مع التحفظ على وصفه بأنه "ناتو إسلامي"، يعبر عن اتجاه مهم نحو بناء ترتيبات أمنية إقليمية مستقلة. كما أن التحالف البحري الذي تقوده السعودية، والمدعوم من ١٤ دولة، يمثل مثالًا آخر على قدرة دول المنطقة على بناء ترتيبات أمنية دون جعل إسرائيل محورًا لها. وهكذا فإن التحدي الحقيقي أمام إسرائيل ليس أن تفقد دولة عربية أخرى علاقاتها بها، وإنما أن تجد نفسها خارج عملية تشكيل النظام الإقليمي الجديد. وهذا أخطر بكثير. فالدولة يمكن أن تحتفظ بسفارة وعلاقات تجارية، لكنها تصبح هامشية استراتيجيًا إذا كانت المؤسسات الجديدة التي تنظم الأمن والطاقة والتجارة والممرات البحرية لا تحتاج إليها.

لذلك، فإن مستقبل اتفاقيات أبراهام سيتوقف بدرجة أقل على قدرة إسرائيل على إقناع الدول العربية بالتطبيع، وبدرجة أكبر على قدرتها على تغيير شروط البيئة التي تجعل التطبيع ذا قيمة. إذا استمرت الحرب،

وظلت القضية الفلسطينية بلا أفق سياسي، واستمرت إسرائيل في التعامل مع الأمن باعتباره مسألة عسكرية بالدرجة الأولى، فإن الاتفاقيات ستظل معرضة للتآكل، حتى من دون إلغائها.

أما إذا انتقلت إسرائيل إلى تصور أوسع للأمن، يقوم على التسوية السياسية، والتكامل الاقتصادي، والتعاون الإقليمي، وإدارة التهديدات المشتركة، فقد تستطيع إعادة بناء الاتفاقيات في صورة جديدة. وعليه يمكن صياغة الحكم الاستراتيجي النهائي على النحو الآتي: اتفاقيات أبراهام لم تصبح حبرًا على ورق، لكنها لم تعد كافية وحدها لصناعة النظام الإقليمي. لقد انتقلت من كونها مشروعًا لتغيير الشرق الأوسط إلى كونها جزءًا من صراع أوسع على شكل الشرق الأوسط الجديد.

وهنا فإن المعركة الاستراتيجية المقبلة لن تكون حول عدد الدول التي ستوقع الاتفاقيات، وإنما حول السؤال الأعمق: من سيضع قواعد الأمن الإقليمي الجديد؟ هل سيكون نظامًا تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل؟ أم نظامًا متعدد المراكز تتقاسم فيه السعودية وتركيا ومصر وإيران وإسرائيل وقطر والإمارات وقوى دولية مختلفة النفوذ؟ أم نظامًا شبكيًا لا توجد فيه قيادة واحدة، وإنما مجموعة من الترتيبات المتداخلة التي تتغير وفق القضية والتهديد والمصلحة؟

المؤشرات الحالية تميل إلى الاحتمال الثالث،ومن ثم فإن مستقبل المنطقة لن يكون، على الأرجح، عودة إلى شرق أوسط ثنائي المحاور، بل ظهور شرق أوسط متعدد الشبكات والتحالفات المرنة. وفي هذا الشرق الأوسط، لن يكون السؤال: "من حليف إسرائيل؟" بل: "من يتعاون مع إسرائيل في أي ملف، وتحت أي شروط، وإلى أي مدى، وماذا يحصل عليه في المقابل؟"

وهذه النقلة في المفاهيم هي التي تجعل تحليل "اتفاقيات أبراهام في مهب الريح" مهمًا؛ لأنه يكشف، بصورة غير مباشرة، أن الأزمة الحقيقية لا تخص الاتفاقيات وحدها، وإنما تخص النموذج الإسرائيلي لإدارة البيئة الإقليمية برمتها. فإذا لم تتغير السياسة الإسرائيلية، قد تبقى الاتفاقيات موجودة لكنها تفقد قدرتها على التوسع والتأثير. أما إذا حدثت إعادة صياغة سياسية واستراتيجية، فقد تتحول اتفاقيات أبراهام من نموذج تجاوز القضية الفلسطينية إلى منصة لإدماج القضية الفلسطينية داخل نظام إقليمي جديد.

وعندها فقط يمكن أن تستعيد الاتفاقيات دورها، ليس بوصفها نهاية للصراع الإسرائيلي العربي، وإنما بوصفها جزءًا من عملية أوسع لإعادة بناء الشرق الأوسط على أساس الأمن المتبادل، والمصالح الاقتصادية، والتسويات السياسية، وتعدد الشراكات. وهذا هو الاحتمال الذي ينبغي أن يراقبه صانع القرار العربي والإسرائيلي معًا خلال السنوات المقبلة: ليس انهيار اتفاقيات أبراهام، وإنما إعادة توزيع مركز الثقل الإقليمي بعيدًا عن الإطار الذي مثلته هذه الاتفاقيات منذ ٢٠٢٠م.